

Distr.
GENERAL

A/CONF.164/30
1 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

الدورة السادسة

نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه - ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥

البيان الذي أدلى به رئيس المؤتمر لدى افتتاح الدورة السادسة، المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥

١ - أود أن أرحب بكم في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وقد اتفق المؤتمر على اختتام أعماله في هذه الدورة باعتماد اتفاق بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

٢ - لقد أبرزت في الدورات السابقة حالة مصائد الأسماك في العالم ولاحظت أن نحو ٧٠ في المائة من الأرصدة السمكية في العالم قد استنفدت من جراء الصيد المفرط. وإذ يوشك هذا المؤتمر على الانتهاء، من الجدير بالتأمل، أن ندرك أنه بالرغم من الجهود القصوى التي بذلها المجتمع الدولي وأفضل نواياه على مدى فترة العقدين الماضيين وأكثر، لم يحدث في الواقع سوى تحسّن ضئيل في حالة حفظ وإدارة مصائد الأسماك في العالم. وثمة حاجة ملحة لمعالجة المشاكل الأساسية على جميع الجبهات إذا ما أريد عكس مسار انخفاض الانتاج في مصائد الأسماك البحرية.

٣ - وفي المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ المعقود في ريو دي جانيرو، التزم زعماء الدول بنشاندان عالم أفضل يجري فيه جني الموارد الطبيعية لمنفعة الجميع بأسلوب مستدام ومأمون بيئياً. وكان على هذا المؤتمر أن يتعامل مع حقيقة أن صيد الأسماك سواء في أعالي البحار أو داخل مناطق الولاية الوطنية يجب أن يخضع لضوابط أكثر فعالية إذا ما أريد ضمان استدامة موارد مصائد الأسماك في العالم.

٤ - وسنكون قد قطعنا شوطاً طويلاً نحو تحقيق ذلك الهدف في هذا المؤتمر إذا ما اتفقنا على تدابير محددة تترجم الى ممارسات قوية وسليمة لحفظ وإدارة مصائد الأسماك تتبعها جميع الدول في جميع المناطق فيما يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

9522889

٥ - وخلال فترة السبعينات، عندما كان يجري التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، كانت هناك توقعات على نطاق واسع بأن من شأن توسيع الولاية وزيادة توضيح تحديد القواعد المتعلقة بجني الموارد البحرية أن يؤدي إلى تحسينات ملموسة في حفظ وإدارة مصائد الأسماك. بيد أنه لا بد من الاعتراف بأن تلك التحسينات لم تتحقق بعد، كما أن اتفاقية عام ١٩٨٢ لم تنفذ بعد تنفيذا فعالاً. وقد أتيحت لنا فرصة فريدة لتمهيد الطريق نحو تنفيذها تنفيذا فعالاً.

٦ - وحتى الآن، لم يقدر البعد السياسي لحفظ وإدارة مصائد الأسماك حق قدره. فإدارة مصائد الأسماك تقتضي اتخاذ قرارات لا تحظى بالقبول بشأن الحد من الصيد والجهد المبذول في مصائد الأسماك إلى مستويات مستدامة. وقد واجهت حكومات كثيرة صعوبات في معالجة المسائل المتصلة بالحفظ والإدارة لأن القرارات المطلوبة تترتب عليها نتائج تجارية وسياسية هامة.

٧ - ولم يكن من المنظور وقت إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ أن حكومات كثيرة ستزيد من الإعانات التي تقدمها لصناعة صيد الأسماك بالأسلوب الذي فعلته بالنسبة للعمليات داخل المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية وفي أعالي البحار. وقد أخضت الإعانات المقدمة لعمليات بناء الزوارق وصيد الأسماك التكلفة الحقيقية لصيد الأسماك وأدت إلى التوسع في أنشطة صيد الأسماك بما يتجاوز كثيراً طاقة موارد مصائد الأسماك في العالم.

٨ - وسيوفر النظام الذي نحن بصدد إنشائه من خلال هذا المؤتمر إطاراً للدول لمواجهة ما سيلزم إجراؤه من تخفيضات في كمية الصيد والجهد لكي يكون هناك مستقبل مستدام لمصائد الأسماك وللأسهام بصورة فعالة في الأمن الغذائي العالمي لمنفعة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٩ - وأود أن أعبر عن إدراكي لمدى تقدير جميع المشاركين لخطورة القضايا المعروضة على هذا المؤتمر وجسامة المسؤولية التي نتحملها سوا في هذا الصدد. وقد عملنا بجد لإيجاد حلول مشتركة. وترد هذه الحلول الآن ضمن مشروع الاتفاق.

١٠ - وإنني ممتن بصفة خاصة للدول التي بذلت جهوداً غير عادية منذ الدورة الأخيرة لمؤتمرنا للمساعدة في تقدم عملنا. وقد قمت في بياني الختامي الذي أدليت به في الدورة الماضية بحث الوفود على إجراء مشاورات فيما بين الدورتين من أجل تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن أية مسائل معلقة. كما بينت أنني سأقوم بنفسني بالتنسيق والتشاور مع الوفود استعداداً لهذه الدورة. وكما حدث في الدورات السابقة، فإنني أرى أنه من المناسب، لكي تكون الأمور واضحة، أن أبلغ المؤتمر بنتائج مشاوراتي.

١١ - وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم أنني دعيت في الشهر الماضي لحضور اجتماع لمجموعة صغيرة من الدول، عقد بناء على مبادرة من وفد الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة. وإنني أشكر للسيد لاري سنيد وزملاءه هذه المبادرة. وقد جرى في هذا الاجتماع تبادل وجهات النظر بشأن جانب من أصعب جوانب مشروع الاتفاق: هو مسألة الإنفاذ من جانب دول غير دولة العلم. ونظرا إلى أن هذا الاجتماع كان اجتماعا غير رسمي واستطلاعيا تماما، لم يتم التوصل إلى أية نتائج، ولكنني أعتقد أن جميع الحاضرين وجدوا الحوار بناء للغاية والأفكار التي تبادلوها مفيدة جدا.

١٢ - وقد قمت في الأسبوع الماضي بعقد اجتماع غير رسمي على غرار الاجتماع الذي عقدته قبل الدورة الأخيرة للمؤتمر، للتشاور بشأن مسألة الإنفاذ، وإنني ممتن لجميع الوفود التي شاركت في هذا الاجتماع. وقد أحرز تقدم كبير خلال هذه المشاورات بشأن تلك المسألة. وإنني أعتزم أن أقدم إليكم في الوقت المناسب، للنظر، مشروعا منقحا للمادة ٢١.

١٣ - إن هذه الدورة هي آخر دورة موضوعية لنا ولا بد لنا أن نختتم أعمالنا باعتماد اتفاق نهائي. وقد تقرر برنامج العمل لهذه الدورة في دورتنا الأخيرة ولا أرى أي سبب يدعو إلى تغيير ذلك البرنامج. ودورتنا هذه دورة قصيرة ويلزم تكريس قدر كبير من الوقت للعمل التقني المتصل بوضع النص في صيغته النهائية وتنسيقه في جميع اللغات. وقد قامت الأمانة العامة ودوائر التحرير والترجمة بالفعل ببعض الأعمال التمهيدية لكي ننظر فيها. وترد هذه الأعمال في ورقة غرفة الاجتماع ٧. كما سيلزم أن ننظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، التي أعدتها لنا الأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ننظر أيضا فيما قد يثار من مسائل متبقية.

١٤ - لذلك فإن جدولنا الزمني مضغوط جدا وإنني أحثكم جميعا على التركيز على الأجزاء من النص التي يلزم تنسيقها وعدم محاولة إعادة طرح المسائل التي استقرت إلى حد كبير والتي يحظى النص المتعلق بها بتأييد عام. وأود أن أحث الوفود التي لديها اهتمامات أو اقتراحات معينة لزيادة تحسين النص على أن تبلغني بها في أسرع وقت ممكن لكي يتسنى أن نتناولها في مشاورات غير رسمية، حيثما يقتضي الأمر. وفي الوقت ذاته، لا بد لي أن أحث الوفود على أن تضع في اعتبارها أن النص بصيغته الحالية هو نتاج مفاوضات ومناقشات مستفيضة على مدى الدورات الخمس السابقة وأنه يعكس توازنا دقيقا. ولذلك فإنه ينبغي لكم قبل اقتراح أية تغييرات أن تسألوا أنفسكم أولا ما إذا كانت تلك التغييرات تحترم توازن وتماسك مشروع الاتفاق ككل.

١٥ - ويتعين علينا إنجاز هذه المرحلة من عملنا بحلول منتصف الأسبوع المقبل لكي نتيح للأمانة العامة الوقت الكافي لإصدار النص النهائي لمشروع الاتفاق قبل اعتماده في نهاية ذلك الأسبوع.

١٦ - ونظرا لأنه سيتعين علينا اتخاذ قرارات خلال هذه الدورة، فإنني أحثكم على أن تكفلوا أن تكون أوراق تفويضكم سليمة. وينبغي إيداعها لدى الأمانة العامة كما يقضي بذلك النظام الداخلي.

١٧ - إن علينا أن نضطلع بعمل كبير خلال الأسبوعين المقبلين. وإنني أشعر أن هناك إرادة قوية والتزاما أساسيا بإنجاز عملنا بنجاح باعتماد الاتفاق. وإنني أتطلع الى العمل معكم خلال هذه الدورة للوصول الى نتيجة فعالة تكون موضع فخر لنا جميعا وتنشئ نظاما يكفل مستقبلا مستداما للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال على نطاق العالم.

— — — — —